

تجاهل تام الإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب أثناء حرب غزة

- 1.....ملخص
- 3 الإفلات من العقاب في إسرائيل و غزة
- 6 المعايير القانونية
- 7 التوصيات
- 7 إلى إسرائيل
- 7 إلى حماس
- 8 إلى الأمين العام للأمم المتحدة
- 8 إلى مجلس الأمن
- 8 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة
- 8 إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- 8 إلى الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي
- 9 إلى الدول العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

ملخص

يوثق هذا التقرير كيفية تعامل إسرائيل وحركة حماس مع المزاعم الموثوقة بوقوع انتهاكات لقوانين الحرب من قبل قوات الطرفين أثناء حرب غزة في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى يناير/كانون الثاني 2009. وبعد أكثر من عام على انتهاء النزاع، لم يتخذ أي من الطرفين اللزم من الإجراءات للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة أو لمعاقبة الجناة المسؤولين عن جرائم الحرب، مما خلف الضحايا المدنيين بلا انتصاف. وتأتي التحقيقات الإسرائيلية أقل كثيراً عن المعايير الدولية للتحقيقات، بينما لم تقم حماس بإجراء أية تحقيقات موثوقة بالمرّة.

تقول السلطات العسكرية في إسرائيل إنها حققت في نحو 150 واقعة في غزة، لكن نحو 120 منها اقتصر على "التحقيق العمليّاتي" الذي يتلخص في الاستماع لشهادات الجنود المشاركين، دون إشراك شهود العيان أو الضحايا في التحقيق. وهناك 36 حادثاً تم التحقيق فيها جنائياً ومنها ما زال التحقيق فيه مفتوحاً (تم إغلاق سبع حوادث بالفعل)، لكن هذه الإجراءات تتجاهل عدة حوادث جديرة بالتحقيق. وقد أخفقت إسرائيل في إجراء تحقيقات موثوقة في السياسات التي صرّحت بها المستويات العليا من الدوائر السياسية بالبلاد والقيادات العسكرية، والتي ربما أدت إلى خرق قوانين الحرب. تشمل هذه الوقائع استهداف مؤسسات حماس السياسية وشرطة غزة، واستخدام المدفعية الثقيلة والفسفور الأبيض في مناطق مأهولة بالسكان، وخروقات لقواعد الاشتباك الخاصة بمُشغلي طائرات الاستطلاع (الزنانة) عن بُعد والقوات البرية.

جميع التحقيقات وجلسات الاستماع للجنود أجراها الجيش، ورفضت الحكومة الإسرائيلية دعوات بالمراجعة المستقلة. وحتى 25 مارس/آذار 2010، كانت السلطات العسكرية قد أدانت جندياً واحداً فقط على جرائم مرتكبة في غزة – بتهمة سرقة بطاقة انتمان من فلسطيني. وهناك جنديين آخرين خاضعان للمحاكمة بتهمة أمر صبي فلسطيني بفتح حقائب للاشتباه بأن فيها متفجرات.

وفي غزة، لم تعاقب حماس أحداً على الأمر بالمئات من الهجمات الصاروخية المتعمدة أو العشوائية – أو تنفيذها – ضد مراكز تجمع السكان الإسرائيليين، والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة العشرات غيرهم. وتزعم حماس بأنها لم تطلق الصواريخ إلا لأغراض عسكرية – رغم وجود أدلة على النقيض – وأن الخسائر في صفوف المدنيين لم تكن مقصودة. وقائع القتل والتعذيب لقوات حماس الأمنية بحق المشتبهين بالتعاون مع إسرائيل والخصوم السياسيين في غزة، مرّت بدورها بلا عقاب.

عدم قابلية كل من إسرائيل وحماس لإجراء تحقيقات نزيهة فيه تحدٍ لمطالب المساءلة من قبل قائمة متزايدة من الحكومات، ومن الأمين العام للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي. في فبراير/شباط 2010، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة كل من إسرائيل وحماس للمرة الثانية إلى معاقبة الجناة، مع منح الطرفين مهلة حتى نهاية يوليو/تموز 2010 للبدء في تحقيقات مستفيضة ونزيهة. ودعمت أغلبية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي القرار، ومنهم فرنسا والمملكة المتحدة، العضوان الدائمان بمجلس الأمن.

يوصي هذا التقرير بأن تزيد الحكومات والهيئات الدولية المؤثرة من ضغوطها على الطرفين من أجل إجراء تحقيقات داخلية فورية ومستفيضة ونزيهة. وبشأن إسرائيل، على الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية المطالبة بتحقيقات نزيهة بحق، وتشمل النظر في السياسات الموضوعية من قبل كبار المسؤولين. وقد قام مسؤولون أميركيون تحديداً بالإشادة بنظام العدالة العسكرية الإسرائيلي، دون الإقرار بإخفاق هذا النظام في إنصاف الضحايا الفلسطينيين في حرب غزة.

وعلى الحكومات ذات التأثير على حماس والهيئات من قبيل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي المطالبة بتحقيقات موثوقة من قبل السلطات في قطاع غزة. وحتى الآن، فلم يتم أي من مؤيدي حماس بالدعوة للمساءلة أو الضغط من أجل تحقيقات جديّة.

كما يمكن للأمم العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن يلعب دوراً بناءً بواسطة مراقبة والإبلاغ عن التحقيقات الداخلية من قبل الطرفين، وتقييم ما إذا كانت مستقلة وموثوقة ومتسقة مع المعايير الدولية، كما طلبت إليه الجمعية العامة أن يفعل بحلول 26 يوليو/تموز 2010.

إن الاستمرار في الإفلات من العقاب على الانتهاكات المُرْتكبة في نزاع غزة من قبل الطرفين من شأنه أن يضر بجهود تحقيق السلام الدائم. ومعاقبة الجناة وتسجيل الانتهاكات علناً يساعد على بناء الثقة القادرة على تحريك عملية السلام للأمام ووضع القواعد لاستقرار وأمن على المدى البعيد. وليس الضغط من أجل المساءلة بالأمر المُعطل لعملية السلام، كما يدّعي البعض، بل هو مطلب سابق على الخوض في عملية السلام.

وإخفاق الحكومات في المطالبة بالمساءلة على الانتهاكات الجسيمة أثناء حرب غزة يكشف أيضاً عن وجود ازدواجية معايير في الاهتمام بالعدالة على المستوى الدولي. فالحكومات التي تتسامح مع الإفلات من العقاب في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تقوض من دعواتها بالمساءلة في أماكن مثل سريلانكا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نهاية المطاف، إذا أخفقت تحقيقات إسرائيل وحكومة حماس الداخلية، يصبح الادعاء الدولي هو الفرصة الوحيدة للضحايا المدنيين في النزاع المسلح للحصول على حقوقهم. وفي مثل هذه الحالة، على مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن يحيل النزاع إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وفي معرض إعداد هذا التقرير، أرسلت هيومن رايتس ووتش رسائل إلى المحامي العام للجيش الإسرائيلي، ولرئيس وزراء حماس إسماعيل هنية، مطالبة بمعلومات عن تحقيقات الطرفين (انظر الملحق). ولم يرد مكتب هنية. وفي 4 فبراير/شباط 2010 التقى محامون من الجيش الإسرائيلي ب هيومن رايتس ووتش في تل أبيب، و المعلومات التي قدموها مذكورة في التقرير، وكذلك البيانات العلنية والتقارير الرسمية من قبل كل من إسرائيل وحماس.

ولا يتناول التقرير تحقيقات السلطة الفلسطينية التي تديرها فتح في الضفة الغربية، التي ذكرها أيضاً تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في نزاع غزة (تقرير غولدستون) بصفتها مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان. فالاعتقالات التعسفية والتعذيب وانتهاكات حقوق إجراءات التقاضي السلمية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والموثقة في

تقرير غولدستون، وقبل ذلك من قبل هيومن رايتس ووتش، ليست ذات صلة مباشرة بالنزاع المسلح في غزة وإسرائيل.

الإفلات من العقاب في إسرائيل وغزة

بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و18 يناير/كانون الثاني 2009، أسفرت "عملية الرصاص المصبوب" في غزة عن مقتل مئات المدنيين الفلسطينيين وإصابة الكثيرين غيرهم، بعضهم أثناء الهجمات الإسرائيلية التي كانت عشوائية الطابع، أو غير متناسبة، أو المتعمدة على ما يبدو في بعض الأحيان، في خرق لقوانين الحرب. كما قامت القوات الإسرائيلية وبشكل مكثف بتدمير أهداف مدنية في غزة، ومنها المنازل والأراضي الزراعية والمصانع، دون سبب عسكري مشروع.

وفي إسرائيل، قُتل ثلاثة مدنيين وأصيب العشرات جراء الصواريخ التي أطلقتها حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى. وغياب القوات العسكرية الإسرائيلية عن المناطق التي استهدفت بالصواريخ وتصريحات قيادات حماس تدعّم فرضية أن الهجمات دليل على نية استهداف المدنيين الإسرائيليين والأهداف المدنية الإسرائيلية. وحتى لو كانت هناك أهداف عسكرية في المناطق المستهدفة، فإن الصواريخ التي تم إطلاقها هي بطبيعتها عشوائية عندما يتم إطلاقها على مناطق للمدنيين. كما أن حماس وغيرها من الجماعات المسلحة عرضت المدنيين الفلسطينيين لخطر الهجمات المضادة الإسرائيلية بلا ضرورة، عبر إطلاقها الصواريخ من داخل مناطق مزدحمة بالسكان في القطاع.

وفي إسرائيل، أجرت السلطات العسكرية نحو 150 "تحقيقاً" لوقائع في غزة، لكنها لم توفر قائمة شاملة بالحوادث. نحو 120 من المائة وخمسين تحقيقاً هي ما يدعو الجيش باسم "تحقيق عملياتي" (تهكير ميفزاعي باللغة العبرية). وهي تقارير تلي العمليات العسكرية، وليست تحقيقات جنائية، وفيها يقابل ضابط الجنود المشاركين في العمليات دون أن يتحصل على شهادات من الضحايا أو شهود العيان. وقد يؤدي التحقيق إلى إجراءات تأديبية أو تحقيقات جنائية، لكنه ليس بديلاً للتحقيقات النزيهة والمستفيضة في انتهاكات قوانين الحرب. وقد أغلق المحامي العام للجيش 65 تحقيقاً من هذه التحقيقات المائة وعشرين بتاريخ 25 مارس/آذار 2010، لعدم العثور على أدلة كافية لفتح تحقيقات جنائية. وقرارات المحامي العام للجيش خاضعة لمراجعة النائب العام والمحكمة الإسرائيلية العليا، لكن طبقاً لمنظمات حقوقية إسرائيلية، فنادراً ما تتم مثل هذه المراجعات.

وقد ارتقت 36 حالة إلى مستوى تحقيق الشرطة العسكرية الأكثر جدية، وفيه يستدعي المحققون بالجيش الإسرائيلي الشهود من غزة للإدلاء بشهادات وعرض الأدلة. وحتى 25 مارس/آذار، لم تسفر سوى واحدة من هذه القضايا عن إدانة (الجندي الذي سرق بطاقة ائتمان) وإحالة تحقيق آخر للمحاكمة (الجنديان اللذان أجبرا صبيّاً في التاسعة من عمره على فتح حقائب للاشتباه بأنها مفخخة بالمتفجرات). وأغلق المحامي العام للجيش التحقيق في سبع قضايا لنقص الأدلة أو لأن المشتكين غير مستعدين للإدلاء بالشهادة، والقضايا الـ 27 المتبقية ما زالت قيد التحقيق لكن الجيش الإسرائيلي لم يعدّ قائمة.

وقد تعرض أربعة جنود وقادة لجلسات تأديبية، لكن الجيش الإسرائيلي لم يعرض سوى معلومات جزئية عن ملابسات الجلسات. في إحدى الحالات تلقى كولونيل وبرجاديير جنرال ملاحظات تأديبية جراء إطلاق "عدة" قذائف مدفعية عالية التفجير أصابت مقر الأونروا وسط مدينة غزة، رغم ورود عشرات المكالمات الهاتفية من مسؤولين بالأمم

المتحدة لطلب وقف القصف. الحالات الأخرى خاصة بإطلاق النار دون إذن على قافلة للأمم المتحدة وحالة غير معروفة بشأن تدمير للممتلكات.

كما فتح الجيش الإسرائيلي "تحقيقات قيادة" في خمسة أنواع من الانتهاكات المزعومة أثناء عملية غزة: هجمات على منشآت للأمم المتحدة، وهجمات على الطواقم والمنشآت الطبية، والإضرار بالمدنيين غير المشاركين في القتال، وتدمير ممتلكات للمدنيين، واستخدام الفسفور الأبيض. وانتهى الجيش الإسرائيلي في أبريل/نيسان 2009 إلى أن قواته "عملت بموجب القانون الدولي" طوال القتال وأن "قلة قليلة" من الحوادث "التي لا مفر منها" قد وقعت جراء "أخطاء استخباراتية أو عملياتية". وعلى سبيل العدول عن هذه التعليقات، أمر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكينازي، حسب التقارير، بإجراء تحسينات في "بعض العمليات القيادية"، لكن الجيش لم يقدم تفاصيل.

نتائج الجيش الإسرائيلي الخاصة بذخائر الفسفور الأبيض والإضرار بالمدنيين غير المشاركين في القتال تتناقض مع نتائج هيومن رايتس ووتش، التي وثقت مقتل 53 مدنياً في 19 حادثاً منفصلاً ويبدو فيها أن القوات الإسرائيلية انتهكت قوانين الحرب. ويبدو أن بعض هذه الوفيات كانت جراء قرارات سياسية عمدية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، فتح الجيش الإسرائيلي ستة "تحقيقات قيادة" في ثلاثة من الحوادث المذكورة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. إحدى هذه الحالات – القتل المزعوم لأكثر من 20 عضواً من عائلة السموني من حي زيتون بمدينة غزة في 5 يناير/كانون الثاني – معروفة منذ 7 يناير/كانون الثاني 2009، عندما انتقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علناً رفض الجيش الإسرائيلي السماح بوصول المسعفين إلى الجرحى والقتلى. وبالنسبة لتحقيقات القيادة الخمسة الأخرى، فسوف يقوم بالمراجعة كولونيل غير متورط بشكل مباشر في الحوادث المعنية، لكن يبقى السؤال حول ما إذا كان ضابطاً بهذه الرتبة قادر على اتهام القادة الأكبر رتبة الذين وضعوا السياسات.

وبخلاف التحقيقات العسكرية المذكورة، فإن الحكومة الإسرائيلية قد أخفقت في إجراء تحقيقات ملائمة في قرارات سياسية هامة للجيش والقيادات السياسية ربما زادت من عدد القتلى المدنيين، وتشمل:

- استهداف البنية التحتية السياسية لحماس.
- استهداف شرطة غزة التي لم تشارك بشكل مباشر في أعمال القتال.
- استئناف استخدام المدفعية الثقيلة (عيار 155 ملم) في غزة بعد عامين من التجميد الفعلي على استخدام هذه المدفعية بسبب الخسائر في صفوف المدنيين.
- استخدام ذخائر الفسفور الأبيض في المدفعية في مناطق مزدحمة بالسكان في غزة.
- استخدام المدنيين الفلسطينيين أثناء تفتيش البيوت بصفة "دروع بشرية".
- قواعد الاشتباك الخاصة بمشغلي طائرات الاستطلاع (الزنانة) والقوات البرية.

أحد المشكلات التي ذكرتها منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية هي استقلال مكتب المحامي العام للجيش الإسرائيلي، الذي يلعب دوراً محورياً في التحقيقات العسكرية. فقبل عملية الرصاص المصوب في غزة، ساعد المحامي العام على وضع السياسات، ومنها خيارات الاستهداف واختيار الأسلحة، وبعد العملية كان مكتبه يحقق في الهجمات غير

القانونية المزعومة. ويقول الجيش الإسرائيلي إن هاتين المهمتين منفصلتين وأن الادعاء العسكري يعمل بشكل مستقل عن رئيس الأركان.

التحقيقات العسكرية في انتهاكات قوانين الحرب ليست متفقة مع المعايير الدولية الخاصة بضرورة فتح تحقيقات فورية ونزيهة ومستفيضة. لكن وكما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقرير عام 2005 "تعزير الإفلات من العقاب"، فإن للجيش الإسرائيلي سجل متواضع فيما يخص تحميل الجنود والقادة المسؤولية، من الذين شاركوا في خرق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وطبقاً لمنظمات حقوقية إسرائيلية، فإن عدداً من التحقيقات الجنائية وأعمال الملاحقة الجنائية والإدانات للجنود الإسرائيليين جراء مخالفات بحق الفلسطينيين قد سقطت تماماً منذ عام 2000، رغم افتراض وجود عدد كبير من الضحايا.

وأدت بواعت القلق إزاء استفاضة ونزاهة تحقيقات الجيش الإسرائيلي إلى دعوة منظمات حقوقية إسرائيلية لإجراء تقرير تفصي حقائق مستقل في عملية قطاع غزة. وحتى الآن، فقد رفضت الحكومة. وبدلاً من الموافقة، قال عدة مسؤولين كبار بأن الجيش الإسرائيلي فعل كل ما بوسعه لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين وأن حماس هي الملمة على عدد الوفيات الكبير في صفوف المدنيين لأن عناصرها حاربوا وسط السكان المدنيين واستخدموا المدنيين كدروع بشرية. وفي بعض الأحيان عرضت حماس المدنيين للخطر بقتالها من مناطق مزدحمة بالسكان، لكن في الحوادث الـ 19 التي حقت فيها هيومن رايتس ووتش، والتي أسفرت عن مقتل 53 شخصاً مدنياً، لم يكن المقاتلون الفلسطينيون في المنطقة المستهدفة وقت الهجوم الإسرائيلي.

وبدلاً من تنفيذ الالتزام القانوني المترتب على إسرائيل بإجراء تحقيقات نزيهة، دعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى تخفيف قوانين الحرب من أجل السماح للدول بمجال حركة أوسع لدى خوضها النزاعات مع جماعات مسلحة في مناطق مأهولة بالسكان.

ولم تتخذ حركة حماس في قطاع غزة أية خطوات حقيقية للتحقيق مع ومعاقبة المسؤولين عن انتهاك قوانين الحرب. وبعد رفض انتقاد مسلكها أثناء الحرب، أسست حماس لجنة برئاسة وزير العدل في غزة للنظر في مزاعم تقرير غولدستون. وفي يناير/كانون الثاني 2010 أصدرت اللجنة نتائجها، بأن الجناح المسلح لحماس، عز الدين القسام، والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى قد أطلقت الصواريخ على أهداف عسكرية إسرائيلية فقط، وأن الخسائر في صفوف المدنيين في هذه الهجمات كانت بالخطأ، بسبب القصور في القدرات التكنولوجية للأسلحة المستخدمة.

ويتجاهل هذا الزعم حقيقة أن الصواريخ المُطلقة على إسرائيل التي لم تسقط في مناطق مفتوحة قد سقطت في مناطق مأهولة بالمدنيين، ومنها بلدات ومدن، بعيداً عن أي هدف عسكري مشروع. وحتى لو كان زعم حماس صحيحاً، فإن صواريخ القسام المصنوعة محلياً وصواريخ غراد الأبعد مدى المُطلقة من قطاع غزة، ليس فيها نظم توجيه وهي من ثم عشوائية بطبيعتها لدى إطلاقها على مناطق كثيفة السكان.

فضلاً عن أن تصريحات قيادات من حماس قبل وأثناء القتال العام الماضي توحى بقوة بأن استهداف المدنيين كان هدفاً وراء الهجمات، وليس نتيجة عرضية. إذ قال المتحدث باسم كتائب عز الدين القسام، عرّف نفسه باسم أبو عبيدة: "استمرار العدوان لن يؤدي إلا لزيادة مدى صواريخنا.. سوف نُضاعف عدد الإسرائيليين المعرضين لإطلاق النار".

وطبقاً لمحمود الزهار القيادي الكبير بحماس، فإن إسرائيل "قصفت الأطفال والمستشفيات والمساجد، وبفعلها هذا فقد منحتنا الشرعية لضربها بنفس الطريقة".

والمعروف أن ميزان القوى والسياسة في أثناء النزاعات لا تبرر مطلقاً استهداف أحد الأطراف المتحاربة للمدنيين، وخرق أحد الأطراف لقوانين الحرب لا يبرر خرق الطرف الآخر لها.

وبالإضافة إلى خروقات قوانين الحرب، فإن القوات الأمنية بحماس ارتكبت أيضاً انتهاكات حقوقية جسيمة أثناء القتال، بحق آخرين من سكان غزة، لا سيما المشتبهين بالتعاون مع إسرائيل ومؤيدي خصم حماس الأساسي، فتح، وأيضاً من انتقدوا حماس. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى الاعتقالات التعسفية والتعذيب والتشويه وقتل الفلسطينيين، والتي مرت دون عقاب على مدار العام الماضي.

إن إخفاق حماس في التحقيق في جميع هذه الانتهاكات ليس بالأمر الجديد. ومنذ الاستيلاء على السلطة في عام 2007 ليس معروفاً قيام حماس بمعاقبة أي من مقاتليها أو قادتها على آلاف الصواريخ المُنطلقة عمداً أو عشوائياً على مراكز السكان الإسرائيليين. وعلى النقيض، فإن تصريحات علنية عديدة أدلى بها قيادات سياسية من حماس، قد صدقت على هذه الهجمات غير القانونية.

المعايير القانونية

جميع أطراف النزاع المسلح في قطاع غزة وإسرائيل مُلزَمون بالقانون الإنساني الدولي – أو قوانين الحرب. القانون واجب التطبيق يشمل قانون المعاهدات، بالأساس اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 بشأن الأراضي الخاضعة للاحتلال والقانون الدولي العرفي الذي يغطي سبل ووسائل القتال. والدول والجماعات المسلحة من غير الدول يمكن تحميلها مسؤولية انتهاك قوانين الحرب.

الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية – أي عمداً أو عن إهمال – مسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب. ويمكن تحميل القادة مسؤولية التخطيط أو الأمر بجرائم الحرب، أو من واقع مسؤولية القيادة، في حالة علمهم – أو إن كان واجباً أن يعلموا – بالجرائم المرتكبة على يد القوات الخاضعة لهم دون أن يتحركوا لوقف الانتهاكات المذكورة.

الدول المسؤولة عن انتهاك قوانين الحرب مطلوب منها بعض الإجراءات، تشمل توفير التعويض المُنصف والملائم للضحايا وأقاربهم، وكشف حقيقة ما حدث.

كما يترتب على الدول التزام بالتحقيق في جرائم الحرب المزعومة ارتكاب قواتها المسلحة لها، وإذا تطلب الأمر، مفاضة المسؤولين عن ارتكابها. ورغم أن القانون الدولي لا يوفر معياراً واحداً لمسلك التحقيقات، فإن قواعد العدالة الأساسية تقتضي أن تكون التحقيقات فورية ومستفيضة ونزيهة مع ضمان استقلالية الملاحقات القضائية بدورها.

التوصيات

إلى إسرائيل

- يجب إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة في جميع مزاعم انتهاكات قوانين الحرب من طرف القوات الإسرائيلية أثناء القتال في غزة شهري ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009. ويجب نشر نتائج التحقيقات علناً ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب في محاكمات تحترم المعايير الدولية. بالإضافة إلى الحوادث التي وقعت، يجب التحقيق في القرارات المتخذة، وتشمل ما يتعلق بـ (1) استهداف البنية التحتية السياسية لحماس، (2) استهداف شرطة غزة، (3) استخدام المدفعية الثقيلة في مناطق مزدحمة بالسكان، (4) استخدام الفسفور الأبيض في قذائف المدافع بمناطق مأهولة بالسكان، (5) استخدام المدنيين الفلسطينيين في تفشيش المنازل أو كدروع بشرية، (6) قواعد اشتباك طائرات الاستطلاع (الزنانة) والقوات البرية، (7) تدمير البنية التحتية المدنية.
- الكشف علناً عن تسجيلات فيديو الطائرات من جميع هجمات طائرات الاستطلاع التي مات فيها مدنيين لتوضيح مدى دقة قرارات استهداف الجيش الإسرائيلي للأهداف الأرضية.
- توفير تعويضات فورية وملائمة لضحايا انتهاكات قوانين الحرب في غزة.
- وضع حد للاعتماد بالأساس على التحقيقات العسكرية العملية في النظر في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة من قبل القوات العسكرية، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لفتح تحقيقات جنائية.
- إنشاء جهة مستقلة لتلقي الشكاوى الخاصة بانتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبتها جنود الجيش الإسرائيلي في غزة وأماكن أخرى، ومراقبة التحقيقات الحكومية.

إلى حماس

- إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة في كافة مزاعم انتهاك قوانين الحرب من قبل قوات حماس المسلحة وأية جماعات فلسطينية مسلحة أخرى في النزاع بين غزة وإسرائيل شهري ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009. ويجب الكشف عن نتائج التحقيقات علناً ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب في محاكمات تحترم المعايير الدولية.
- إجراء مراجعة مستقلة – مع كشف النتائج علناً – للقرارات السياسية وراء إطلاق صواريخ قسام وغراد على مناطق المدنيين في إسرائيل.
- توفير تعويضات فورية وملائمة لضحايا انتهاكات قوانين الحرب في إسرائيل وغزة.
- وضع آلية واضحة – والترويج لها – للتحقيق في ومساءلة عناصر القوات المسلحة من حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى التي تخرق قوانين الحرب.
- توفير أدلة إرشادية واضحة وتدريب جميع القادة والمقاتلين من أجل ضمان الالتزام بقوانين الحرب التي تجرم الهجمات التي تستهدف المدنيين أو تضر بهم بشكل عشوائي.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

- مراقبة وإبلاغ الجمعية العامة خلال خمسة أشهر (بحلول 26 يوليو/تموز 2010) بمجريات التحقيقات التي تجريها أطراف النزاع حسبما ورد في قرار الجمعية العامة رقم A/64/L.48 ويشمل هذا تقييم ما إذا كانت الخطوات المتخذة تفي بالمعايير الدولية للفورية والاستفاضة والنزاهة.
- إذا لم تلتزم التحقيقات التي تجريها إسرائيل وحماس بالمعايير الدولية للاستفاضة والنزاهة، فيجب إحالة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في نزاع غزة (تقرير غولدستون) إلى مجلس الأمن، بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.
- الاستمرار في إلقاء الضوء على أهمية المساءلة من أجل التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

إلى مجلس الأمن

- كما فعل مجلس الأمن في نزاعات أخرى، يجب أن يدعو إسرائيل وحماس إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستفيضة في جميع مزاعم انتهاكات قوانين الحرب من قبل قوات الطرفين، ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة وتعويض الضحايا.
- انتظار الخطوات التالية التي تتخذها الجمعية العامة، وفي حالة استمرار الأطراف في إخفاقهم في إجراء تحقيقات نزيهة ومقاضاة الجناة، يجب تشكيل لجنة خبراء مستقلة لمراقبة والكتابة عن الخطوات التي تتخذها الأطراف لإجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب.
- إذا استمرت الأطراف في إخفاقها في إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة تفي بالمعايير الدولية، فيجب إحالة النزاع إلى ادعاء المحكمة الجنائية الدولية.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

- النظر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رداً على قرار الجمعية العامة رقم A/64/L.48، المقرر تسليمه في 26 يوليو/تموز 2010. وفي حال استمرار إخفاق الأطراف في إجراء تحقيقات نزيهة ومقاضاة المسؤولين عن انتهاكات قوانين الحرب الجسيمة، فيجب إحالة الوضع إلى مجلس الأمن.

إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- الاستمرار في مراجعة تنفيذ توصيات تقرير غولدستون من قبل أطراف النزاع ومختلف هيئات الأمم المتحدة.

إلى الولايات المتحدة والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي

- دعوة أطراف نزاع غزة إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستفيضة دون إبطاء، تتفق مع المعايير الدولية للتحقيق في مزاعم قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا. ويجب أن تشمل التحقيقات النظر في القرارات السياسية، مثل قرارات الاستهداف والأسلحة المستخدمة.
- التركيز في كل المحافل ذات الصلة على الأهمية القصوى لحماية المدنيين في جميع النزاعات المسلحة، وأن الالتزام بحماية المدنيين يقع على عاتق أطراف النزاع بالكامل.

- التوضيح – في مختلف المحافل المعنية – أنه بموجب القانون الدولي، على أطراف النزاعات المسلحة الالتزام بالتحقيق بشكل موثوق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن قوانين الحرب تنطبق بالكامل على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بغض النظر عن دوافع اختيار النزاع المسلح، سواء مكافحة التهديدات الإرهابية أو حماية المدنيين من الهجوم، أو مقاومة الاحتلال.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب الجسيمة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو أمر هام في مثل أهميته بالنسبة لأي نزاعات أخرى وأن الضحايا يستحقون الإنصاف والتعويض.
- اعتبار آليات المساءلة جزء لا يتجزأ من الوساطة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.
- مع الإقرار بالتعهدات المقطوعة وخطوات التحقيق من طرف كل من إسرائيل وحماس بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب أثناء نزاع غزة، يجب الذكر بوضوح أنه حتى الآن لم تف هذه التحقيقات بالمعايير الدولية للاستفاضة والنزاهة.

إلى الدول العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

- دعوة أطراف نزاع غزة إلى إجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة دون تأخير وتفي بالمعايير الدولية، في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا. ويجب أن تشمل التحقيقات مراجعة القرارات السياسية، من قبيل خيارات الاستهداف والأسلحة.
- التركيز في جميع المحافل المعنية على الأهمية القصوى لحماية المدنيين في جميع النزاعات المسلحة وأن الالتزام بحماية المدنيين يقع على عاتق أطراف النزاع بالأساس.
- يجب أن يُذكر بوضوح في كافة المحافل المعنية أنه بموجب القانون الدولي، على الدول الأطراف في النزاعات المسلحة الالتزام بالتحقيق في المزاعم الموثوقة الخاصة بانتهاكات قوانين الحرب، ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن قوانين الحرب تنطبق بالكامل على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بغض النظر عن دوافع اختيار النزاع المسلح، سواء مكافحة التهديدات الإرهابية أو حماية المدنيين من الهجوم، أو مقاومة الاحتلال.
- الإصرار في جميع المحافل المعنية على أن وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات قوانين الحرب الجسيمة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو أمر هام في مثل أهميته بالنسبة لأي نزاعات أخرى وأن الضحايا يستحقون الإنصاف والتعويض.
- اعتبار آليات المساءلة جزء لا يتجزأ من الوساطة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.
- مع الإقرار بالتعهدات المقطوعة وخطوات التحقيق من طرف كل من إسرائيل وحماس بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب أثناء نزاع غزة، يجب الذكر بوضوح أنه حتى الآن لم تف هذه التحقيقات بالمعايير الدولية للاستفاضة والنزاهة.